الأمم المتحدة S/2016/753

مجلس الأمن

Distr.: General
31 August 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٣ (٢٠١٥)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (البعثة) حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وطلب مني أن أقدم تقريرا عن تنفيذ هذه الولاية في موعد أقصاه ٤٥ يوما قبل انتهاء الولاية. ويتضمن هذا التقرير التطورات الرئيسية المستجدة في الفترة الممتدة بين صدور تقريري في ٨ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/2016/225) و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، كما يورد الخطوط العريضة للأنشطة التي اضطلعت بها البعثة انسجاما مع ولايتها بموجب قرارات المجلس ذات الصلة وآخرها القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥). وترد في المرفق الأول لهذا التقرير آخر مستجدات خطة تعزيز أنشطة البعثة.

ثانياً – التطورات السياسية

٢ – اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بمواصلة الجهود التي بذلتها الفاعليات الهايتية لإعادة العمل بالنظام الدستوري عبر استئناف العملية الانتخابية وإتمامها، كما اتسمت بالضبابية السياسية الناجمة عن الافتقار إلى الوضوح في ترتيبات الحكم على مستوى رأس الدولة. ورغم تنصيب رئيس جديد للوزراء وتأليف حكومة جديدة وإنشاء مجلس انتخابي جديد، فقد أدى التحقق من صحة انتخابات عام ٢٠١٥، استجابةً لادعاءات واسعة الانتشار بقيام الفاعليات السياسية والمجتمع المدني في هايتي بعملية احتيال واسعة النطاق وما نجم عن ذلك من قرار بإعادة إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، إلى مزيد من التأخير في مواصلة العملية الانتخابية. ومنذ انقضاء فترة الولاية الممتدة ١٢٠ يوما للرئيس المؤقت جوسيليرم بريفير في ١٤ حزيران/يونيه، لم تتمكن الجمعية الوطنية، رغم محاولات عدة، من التصويت

010916 010916 16-14584 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

على ترتيبات الحكم. وفي الوقت نفسه، أعاد الزخمَ إلى العملية الانتخابية تحديدُ موعد إجراء الجولة الانتخابية الأولى في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بموجب أمر رئاسي لإتمام انتخابات عام ٢٠١٥ إلى جانب انتخابات تجديد عضوية ثلث أعضاء مجلس الشيوخ المقرر إجراؤها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتجرى حاليا الأعمال التحضيرية للانتخابات رغم استمرار حال الشك التي تسود ترتيبات الحكم المؤقتة.

٣ - وصادف اتفاقُ ٥ شباط/فبراير الذي ينص على ترتيبات حكم مؤقتة بعد انتهاء ولاية الخمس سنوات للرئيس ميشال مارتيلي، صعوبةً في التنفيذ منذ البداية وشهد مفاوضات مطوَّلة بشأن تأليف حكومة جديدة، ما أدى إلى تأخير قيام سلطة تنفيذية فاعلة. وفي أعقاب رفض البرلمان المعيَّنَ الأولَ لمنصب رئيس الوزراء وبعد المفاوضات التي أجريت بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، تمكن في نهاية المطاف الموظفُ المدني الأقدم إينيكس جان شارل من الفوز في تصويت منح الثقة، وفي ٢٨ آذار/مارس أُلِّف حكومة من ١٦ وزيرا بينهم ثلاث نساء. ورغم تعيين الأعضاء التسعة للمجلس الانتخابي المؤقت الجديد بموجب أمر رئاسي صادر في ٣٠ آذار/مارس، فلم تجرَ انتخابات ٢٤ نيسان/أبريل، على نحو ما نص عليه اتفاق ٥ شباط/فبراير.

٤ - وعوض ذلك، أنشأ الرئيس المؤقت في ٢٧ نيسان/أبريل لجنة انتخابية مستقلة للتقييم والتحقق، بعد أشهر من النقاش العام بشأن صدقية العملية الانتخابية. وأجرت اللجنة تقييما على مدى ٣٠ يوما لانتخابات عام ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال تحليل نتائج ٣ ٢٣٥ مركزا من مراكز الاقتراع الـ ١٣ ٧٢٥ (٢٣,٥ في المائة) وخلصت في ٣٠ أيار/مايو إلى أن انتخابات عام ٢٠١٥ شابتها مخالفات خطيرة ارتُكبت بشكل منهجي بنيَّة التلاعب بنتائج الانتخابات. وبشكل عام، أوصى تقرير اللجنة بإعادة إجراء الانتخابات؛ ومواصلة تدقيق المحاكم الانتخابية في عدد من المقاعد البرلمانية المنتخبة؛ وتطبيق سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز صدقية العملية الانتخابية. وقوبلت توصيات اللجنة بردود فعل متباينة راوحت بين دعم من الأحزاب السياسية وفاعليات المجتمع المدني التي دافعت عن إجراء عملية تحقق مستقلة من الانتخابات، ورفضٍ من فاعليات أخرى، لا سيما من الحزب الذي ترشح حاملُ رايته متصدرُ السباق الرئاسي جوفينيل موييز في عام ٢٠١٥ وحلفاؤه. وأثار التقرير حفيظة بعض البرلمانيين بالنظر إلى توصيته بمراجعة انتخاب ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ و ٣٩ عضوا من مجلس النواب.

٥ - وفي ٦ حزيران/يونيه، أصدر المجلس الانتخابي المؤقت جدولا زمنيا انتخابيا منقحا قبِل إلى حد كبير بتوصيات اللجنة، بما فيها إعادة إجراء الانتخابات الرئاسية. وحدد الجدول

الزمني يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ تاريخا أول من أجل إعادة إجراء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ وإعادة إجراء جزئية للانتخابات التشريعية، إلى جانب انتخابات الجولة الأولى لثلث مقاعد مجلس الشيوخ التي تنقضي ولاية شاغليها الحاليين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وحُددت جولة انتخابية ثانية في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تشمل إجراء جولة ثانية لحسم الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشيوخ، عند الاقتضاء، وجولة واحدة للانتخابات المحلية. ووفقا لهذا الجدول الزمني، تُعلَن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية بحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وينصَّب الرئيس المنتخب حديثا في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧. وإضافة إلى ذلك، قرر المجلس الانتخابي في ١٤ تموز/يوليه إخضاع انتخاب ١٣ عضوا من أعضاء البرلمان الـ٤٢ المنتخبين حديثا لتحقيق إداري، وإحالة عضوين آخرين إلى المحكمة الانتخابية الوطنية. وفي أعقاب قرار المجلس الانتخابي إعادة إجراء الانتخابات، أعلن الاتحاد الأوروبي في ٨ حزيران/يونيه سحب بعثة مراقبة الانتخابات التابعة له من هايتي.

٦ - وفي ١٥ تموز/يوليه، أصدر المجلس الانتخابي النتائج النهائية لانتخابات ١٣٩ مقعدا من المقاعد البلدية الـ ١٤٠ التي أُجريت عام ٢٠١٥، والتي أفضت إلى تأليف ١٣٩ مجلسا بلديا. وقد وفت كل المجالس البلدية الـ ١٣٩ المكونة من ثلاثة أعضاء بحصة المرأة فيها البالغة ٣٠ في المائة، كما انتُخبت ١٦ امرأة رئيسة مجلس. وسيعاد إجراء الانتخابات للمجلس البلدي الوحيد المتبقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بسبب وقوع اعتداء في أعقاب الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أتلفَ بطاقات الاقتراع. وبعد صدور الجدول الزمني، شرع المجلس الانتخابي في إعادة تسجيل المرشحين الرئاسيين وُضعت بنتيجتها قائمة بأسماء ٢٤ مرشحا من المرشحين الأصليين الـ٥٤؛ وسيتنافس المرشحون الـ ١١٨ المسجلون، وبينهم ١٠ نساء، على مقاعد مجلس الشيوخ الـ ١٠؛ وأعيد فتح باب التسجيل في قائمة الناخبين؛ وبدأ تعيين موظفي الانتخابات والتسجيل الإلكتروني لمراقبي الاقتراع من الأحزاب السياسية؛ وأُنجزَ التقييم الأمني والتقني لمراكز الاقتراع. وفي الوقت نفسه، بدأت الشرطة الوطنية الهايتية، بالتعاون مع أفراد عسكريين وأفراد من الشرطة تابعين للبعثة، التخطيطَ الأمني للانتخابات شمل وضع خطة أمنية وطنية وما يتصل بها من زيارات ميدانية إلى كل مقاطعات البلد. وفي ٢ آب/أغسطس، أعلنت منظمة الدول الأمريكية أنها ستراقب انتخابات ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

٧ - وبلغت ميزانية العمليات الانتخابية وما يتصل بها من لوجستيات ما يقدَّر بمبلغ ٥٤,٨٤ مليون دولار، تضاف إليها التكاليف التشغيلية للمجلس الانتخابي والشرطة الوطنية. ولا يزال ما مجموعه ١٠,٠٦ ملايين دولار متوفرا للصندوق المشترك للتبرعات

الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما مكّنه من تمويل شراء مواد ومواصلة تقديم المساعدة التقنية. وعليه، يلزم مبلغ إجماليه ٤٤,٧٨ مليون دولار يخصَّص مبلغ ١٨,٢ مليون دولار منه لإجراء الجولة الأولى، يشمل ٢,٥ ملايين دولار للدعم اللوجستي. وأعلنت حكومة هايتي أنها ستغطي كامل تكلفة الانتخابات، بيد أنها رحبت مع ذلك بمساهمات تقدمها الجهات المانحة. وفي غضون ذلك، أبرمت الحكومة اتفاقا مع وكالات الأمم المتحدة لمواصلة تقديم الدعم العملاني إلى المجلس الانتخابي وإن على نطاق أضيق من ذاك المقدم في الانتخابات السابقة.

٨ - ومع أن التحضيرات للانتخابات لا تزال إلى حد كبير على المسار الصحيح، فإن عجز البرلمان عن التصويت على ترتيبات الإدارة المؤقتة أثّر على عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية. وكدليل على ذلك، صوَّت مجلس النواب على الميزانية المنقحة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦؛ بيد أن عدم تمكُّن مجلس الشيوخ من الانعقاد حتى الآن حال دون اعتماد كامل الميزانية من قبل البرلمان. وعلاوة على ذلك، لم يتخذ أي قرار بشأن مشروع الميزانية للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، التي تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٩ - وواصلت ممثلتي الخاصة ساندرا أونوريه بذل مساعيها الحميدة من أجل تيسير إعادة العمل بالنظام الدستوري من خلال إجراء الانتخابات، ومن أجل تحقيق توافق بين الفاعليات السياسية المعنية على ضرورة إتمام العملية الانتخابية وضمان سير عمل مؤسسات الدولة على جميع المستويات. وواصلت أيضا المناداة بتقديم مساعدة انتخابية دولية لدعم جهود المجلس الانتخابي الهادفة إلى تنظيم انتخابات نزيهة وجامعة ذات صدقية. وعلى غرار ذلك، حث وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إيرفيه لادسوس الذي ترأس زيارة إلى هايتي من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٦ لإجراء تقييم أمني وسياسي، جميعَ المتحاورين الهايتيين على إيجاد حل لأزمة الحكم التي طال أمدها وعلى بذل كل ما في وسعهم في سبيل ضمان إتمام العملية الانتخابية سريعا.

ثالثا - التطورات الأمنية

١٠ - ظل الوضع الأمني خلال الفترة المشمولة بالتقرير هادئا نسبيا وإن بصورة هشة بسبب ضبابية المشهد السياسي السائد. وكانت إجمالا مستويات الجريمة وأنشطة العصابات أدنى مقارنةً بالفترتين السابقتين المشمولتين بالتقرير. بيد أن عدد المظاهرات والاعتصامات والإضرابات ما برح يزداد منذ نيسان/أبريل، ويُعزى معظمها إلى المظالم الاجتماعية

والاقتصادية. وقد ولَّد عدد من حالات العنف المرتكبة بدوافع سياسية في أيار/مايو وحزيران/يونيه حالة من القلق العام.

١١ - وتفيد إحصاءات الجريمة للفترة من ١ آذار/مارس إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٦، التي جمعتها الشرطة الوطنية والبعثة، بأنه أُبلغَ عن ٤٣٨ جريمة قتل، مقابل ٥٦٧ بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، و ٤٨٦ بين ١ آذار/مارس و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥. ووقعت نسبة ٧٥ في المائة من جرائم القتل الـ ٤٣٨ في منطقة مدينة بورت - أو - برانس. وسجل ما مجموعه ٢٧ حادثة خطف، مقارنة بـ ٤٤ حادثة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦ و ٢٩ حالة في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥. وأُبلغَ عما مجموعه ٢٢٩ حادثة اغتصاب، ما يشير إلى زيادة مقارنة بالحوادث الـ٢١٨ المبلَّغ عنها بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، والحوادث الـ ٢٢٣ المبلغ عنها بين ١ آذار/مارس و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

١٢ - وبلغ عدد الاحتجاجات الشعبية ما مجموعه ٤٣٨ احتجاجا، انطوى ١٣٤ منها على أعمال عنف راوحت بين إقامة حواجز على الطرق وتدمير الممتلكات والرشق بالحجارة والاعتداء على أفراد الشرطة وعمليات إطلاق النار. وانخفض عدد الاحتجاجات الشعبية انخفاضا كبيرا مقارنة بالفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، إذ سُجل ٦٨٩ احتجاجا (بينها ٢٧٥ احتجاجا عنيفا) ولكنها زادت زيادة طفيفة مقارنة بالفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إذ سُجل ٣٩٩ احتجاجا (بينها ١٥١ احتجاجا عنيفا). وظلت مقاطعة الغرب هي الأكثر تضررا جراء الاحتجاجات الشعبية إذ شهدت ما نسبته ٦٢ في المائة (٢٧٤) من الاحتجاجات المسجلة، تليها مقاطعة الشمال بنسبة ٨ في المائة، ومقاطعة نيب بنسبة ٥ في المائة. وكانت الاحتجاجات ضيقة النطاق عموما، حيث يقدَّر أن نسبة ٨٧ في المائة (٣٨١ احتجاجا) منها ضمت أقل من ٣٠٠ شخص، ونسبة ٩ في المائة (٤٠) ضمت ما بين ٣٠٠ و ٠٠٠ ١ شخص، ونسبة ٤ في المائة (١٧) ضمت أكثر من ٠٠٠ ١ محتج. وكان ما مجموعه ١٤٦ احتجاجا (٣٣ في المائة) احتجاجات سياسية ومتصلة بالانتخابات، في حين كان نُظم ٢٢٦ احتجاجا (٥١ في المائة) بسبب مظالم اجتماعية واقتصادية وأما النسبة المتبقية البالغة ٢٦ في المائة فمرتبطة بقضايا عمالية. واستهدفت خمسةُ احتجاجات متدنية المستوى مكتبَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنطقة التخزين المؤقت للمجلس الانتخابي المؤقت الكائنة في مباني

البعثة، وكلاهما موجود في بورت - أو - برانس، وطالب المحتجون بدفع متأخرات أجورهم من المجلس الانتخابي.

١٣ - وفي الحادثة الأولى من سلسلة حوادث بارزة متصلة بالأمن، قامت عناصر مسلحة مجهولة الهوية ترتدي أزياء شبه عسكرية بمهاجمة المقر الإقليمي للشرطة الوطنية الهايتية في لي كاي (مقاطعة الجنوب) في ١٦ أيار/مايو. وأدى الهجوم إلى سقوط ضابط شرطة وإصابة ثلاثة آخرين بجروح خطيرة فضلا عن سرقة أسلحة. وفي ٢ حزيران/يونيه، أدى التنافس السياسي على نتائج الانتخابات إلى إحراق عدة منازل في بورن (مقاطعة الشمال) وبعدها في مبنى البلدية في ٣٠ حزيران/يونيه، ومهاجمة نائب مندوب المقاطعة في ٥ تموز/يوليه. وفي ٨ حزيران/يونيه في بورت - أو - برانس، استُهدفت ست محطات غاز ومبنى وزارة الشؤون الخارجية بأعمال تخريبية وإطلاق نار عشوائي. وفي ١٠ حزيران/يونيه، قرر المجلس الأعلى للشرطة الوطنية تعليق جميع تراخيص حمل الأسلحة النارية الصادرة في جميع أنحاء البلد، ثم ألغي هذا الإجراء في ١٥ حزيران/يونيه. وفي ١٣ حزيران/يونيه، أعلن تجمع السياسي تشكل حديثا باسم الوفاق الديمقراطي أنه سينظم مظاهرة سلمية ينادي فيها بإقصاء الرئيس المؤقت في ١٤ حزيران/يونيه، بالتزامن مع انتهاء عن فترة ولايته ومدّتها ١٢٠ يوما حسب ما ينص عليه الاتفاق المبرم في ٥ شباط/فبراير. وفي ليل ١٤ حزيران/يونيه، فرض المجلس الأعلى للشرطة الوطنية حظر تجول في مختلف أنحاء البلد، مانعا بالتالي المظاهرة المقررة ما أثار ردود أفعال سلبية من بعض الجهات السياسية الفاعلة التي استنكرت هذا الإجراء ووصفته بأنه غير قانوني ومستبد.

١٤ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، وعلى هامش جلسة عقدتها الجمعية الوطنية للتصويت على ترتيبات الحكم المؤقتة، أدت أعمال العنف داخل البرلمان إلى تعليق الجلسة. وقوبلت هذه الحادثة بالإدانة من الجهات الفاعلة لمختلف الانتماءات السياسية ومن ممثلتي الخاصة كذلك. وردا على ذلك، اعتمدت الشرطة الوطنية إجراءات لمنع تكرار هذه الحوادث، مثل نشر قوات أمنية معززة حول البرلمان والمباني الحكومية أثناء انعقاد جلسات الجمعية الوطنية.

١٥ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، قام أفراد مسلحون مجهولو الهوية يركبون دراجات نارية بإطلاق النار على مكاتب العديد من الشركات الدولية والمحلية البارزة في بورت - أو- برانس، بينها أحد الفنادق. وقتل مواطن سويدي ومدير عام سابق للصحافة الوطنية على أيدي مجهولين يركبون دراجات نارية، في بيتيونفيل في ٢٨ حزيران/يونيه و ٨ تموز/يوليه، على التوالي. ولا تزال التحقيقات التي فتحتها الشرطة المدنية الوطنية في هذه الحوادث جارية.

١٦ - ونفذت الشرطة الوطنية عمليات أمنية متنوعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى انخفاض عدد جرائم القتل، وتحسين الاستجابة لجرائم الخطف وضبط جميع المظاهرات العامة بفعالية دون تلقي الدعم في أكثر الأحيان من البعثة، التي لم يُطلب منها استخدام قوة الرد السريع التابعة لها المتمركزة في مواقع مسبقة.

١٧ - وقام عنصر الشرطة التابع للبعثة بمعاونة الشرطة الوطنية في العمليات التي نفذتها للحد من الجرائم حيث اشترك معها في إقامة ٢٦٨ ٢ نقطة تفتيش فضلا عن تسيير ٠٨٦ ٣ دورية راجلة و ٨٧٦ ١٤ دورية مؤللة وتنفيذ ٤٣ عملية مشتركة، منها ٣٥ عملية في منطقة بور - أو - برانس الكبرى. ونفذ حفظة السلام العسكريون ١٦٩ ٥ عملية منها ٦٢٠ دورية مشتركة مع الشرطة الوطنية وشرطة البعثة. وإضافةً إلى ذلك، أجرى العنصر العسكري التابع للبعثة ٢٠ عملية انتشار لقوات الرد السريع قوام كل منها فصيلة في ١٤ بلدية مختلفة في سبع مقاطعات، باستخدام العتاد الجوي للبعثة. وفي حادثتين كبريين، نُشرت وحدات شرطة مشكَّلة وقوات عسكرية تابعة للبعثة لتقديم الدعم العملاني إلى الشرطة الوطنية، ولا سيما في لي كاي في ١٦ أيار/مايو، وبورن في ٣٠ حزيران/يونيه.

رابعا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

ألف - سيادة القانون

١٨ - استمرت الشرطة الوطنية الهايتية، بتوجيه من المدير العام الجديد الذي عينه الرئيس المؤقت في ١١ نيسان/أبريل وصادق على تعيينه مجلس الشيوخ في ٢٣ آب/أغسطس، في تنفيذ خطة تطويرها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وقبل نهاية الخطة الخمسية بأربعة أشهر، كان قد أُنجزَ ٥٨ في المائة منها، الأمر الذي نتج عنه زيادة قوام الشرطة ونطاق تغطيتها للمناطق؛ وتدريب الإدارة المتوسطة والعليا؛ وتحسين قدرة الشرطة القضائية والقدرة على ضبط الحشود. وثمة أحكام لم يُنجز تنفيذها بعد تتعلق بالإدارة المالية والمشتريات، ووضع استراتيجية شاملة لمنع الجريمة، وتعزيز شرطة الحدود، وضبط الأسلحة النارية.

١٩ - وشرعت الشرطة الوطنية، بدعم من البعثة، في صوغ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ التي تهدف إلى تحديد الأهداف ومؤشرات الأداء استنادا إلى تحليل دقيق لقدرات الشرطة الوطنية. وستتضمن الخطة الأنشطة التي لم تُنجز خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

٢٠ - وتخرجت الدفعة السادسة والعشرون، التي تضم ٤٧٤ ١ تلميذ ضابط (بينهم ١٨٦ امرأة) وهي تعد الأكبر منذ إنشاء الشرطة الوطنية في ١٠ أيار/مايو ليصل قوام الشرطة

الإجمالي إلى ٢٠٠ ١٣ فرد، بينهم ١٨٢ ١ امرأة (٩ في المائة). وفي ١٠ تموز/يوليه، بدأ تدريب الدفعة ٢٧، التي تضم ٩٦٦ تلميذ ضابط (بينهم ٨٦ امرأة) ومن المقرر أن ينتهي التدريب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي البداية، كان عدد الدفعة السابعة والعشرين أكبر من ذلك ثم انخفض بنسبة ٤٠ في المائة من أجل تحسين جودة التعليم وتخفيف الضغط عن البنية التحتية لأكاديمية الشرطة. وسيحول هذا الانخفاض في حجم الدفعة دون تحقيق هدف تخريج ٠٠٠ ١٥ ضابط شرطة بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وتشير التوقعات الحالية إلى هذا الهدف سيتحقق بنهاية عام ٢٠١٧. وبالتوازي مع ذلك، استمرت عملية التدقيق في سجلات أفراد الشرطة الوطنية، حيث صودق على ٢٩٠ ٩ ضابط شرطة وموظفا مدنيا. ولا تزال عملية التدقيق جارية حيث توجد ٢٢٧ ٣ حالة قيد التحقق منها حاليا و ٦٨٣ حالة لم يبدأ التحقق منها بعد.

٢١ - وواصلت الشرطة الوطنية العمل على خفض الجرائم، ولذلك كررت تنفيذ واحد من المشاريع التجريبية الواعدة للشرطة المجتمعية بدعم من البعثة وشركاء دوليين آخرين. وركز المشروع على المواقع الهشة في مقاطعة الغرب، بما يشمل الأحياء الهشة في بورت - أو - برانس مثل فور ناسيونال وسيتيه سولاي والمناطق التي تشملها خدمات المفوضيتين الفرعيتين بورتاي سان جوزيف وكافيتريا.

٢٢ - وساعدت البعثةُ مديريةَ إدارة السجون في تنفيذ خطتها الاستراتيجية للتطوير للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وخطة العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بإدراج السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز تقديم الخدمات والامتثال لمعايير حقوق الإنسان في جميع السجون. وقدمت البعثة الدعم إلى ١٧٠ دورة تدريبية في مجال معايير معاملة السجناء، وعاونت في وضع منهج دراسي لمعاملة الفئات الضعيفة، وقدمت الدعم لتدريب ٢٠٠ من أفراد الشرطة في مجال العنف الجنسي والجنساني، وساهمت في إرشاد ٦٩ موظفا طبيا على كيفية استعمال استمارات الإبلاغ الصحي الجديدة.

٢٣ - ومنذ تقريري السابق، لم تتغير النسبة المئوية للسجناء الخاضعين للاحتجاز السابق المحاكمة. وفي ٤ آب/أغسطس، بلغ عدد السجناء ٨٣٠ ١٠ سجينا (بينهم ٣٥٨ امرأة و ١٩٧ حدثا من الذكور و ٢٧ حدثا من الإناث)، دينَ ٢١٢ ٣ منهم ولا يزال ٦١٨ ٧ سجينا ينتظرون المحاكمة. وستحتاج الإدارة الفعالة للسجون إلى زيادة عدد موظفي السجون الوطنيين مقارنةً بالعدد الموجود في الخدمة حاليا البالغ ٦٨١ ١ موظفا. ولا تزال مشاكل خطيرة تحدث ناجمة عن كالاكتظاظ (حيث يبلغ معدل الإشغال ٤٤٥ في المائة)، والحبس داخل الزنزانة ٢٣ ساعة يوميا، ونقص الغذاء، وسوء أوضاع النظافة الصحية

والصرف الصحي، وعدم كفاية الخدمات الطبية، وتشكل هذه المشاكل قلقا رئيسيا في مجال حقوق الإنسان. وفي تقريري السابق، ذكرت أنه لا تتوفر لكل محتجز مساحة أكبر بقليل من متر مربع واحد سوى في ثلاثة مرافق احتجاز من المرافق الـ ١٧ الخاضعة لولاية مديرية إدارة السجون التي تأوي ٤٠٢ ١ من المحتجزين. وقد انخفض هذا العدد إلى مركز احتجاز واحد فقط لكل ٨٩ شخصا. وفي السجن الوطني، لا تزال الأوضاع هي الأكثر مأسوية حيث يبلغ المعدل مترا مربعا واحدا لكل ثلاثة محتجزين. ولا تشمل إحصاءات السجون العدد الكبير من المحتجزين الموضوعين في مراكز احتجاز غير رسمية مثل مراكز الشرطة. وعلى الرغم من الدعوات المتكررة التي وجهتها منظومة الأمم المتحدة، لم تتخذ الحكومة خطوات شاملة لمعالجة المشكلة. وعلاوة على ذلك، ففي الفترة ما بين شباط/فبراير وآب/أغسطس، أدت التغييرات في موردي الأغذية والتأخيرات المتكررة في صرف الاعتمادات إلى نقص حاد في الأغذية في السجون، ما تسبب في تخفيضات في الوجبات الغذائية. وأثارت ممثلتي الخاصة هاتين المسألتين مع قيادات الدولة في مناسبات عديدة.

٢٤ - وقدمت البعثة المساعدة التقنية واللوجستية إلى لجان رصد الاحتجاز في لي كاي وكاب هايسيان وبورت - أو - برانس في إطار جهود شاملة ترمي إلى تقليص فترات الاحتجاز المطولة التي تسبق المحاكمة وتيسير لجوء المواطنين إلى العدالة. كما ركزت مكاتب المساعدة القانونية في كاب هايسيان ولي كاي، بدعم من البعثة، على مساعدة المحتجزين الخاضعين للاحتجاز السابق للمحاكمة. ومنذ آذار/مارس، جرى تناول ٥٥٤ دعوى وتقديم المساعدة القضائية إلى ١٩٢ ١ محتجزا، أفرج عن ٣٩١ منهم. وفي بورت - أو - برانس، تناولت مكاتب المساعدة القانونية الخمسة ٨١٧ دعوى، ما أدى إلى الإفراج عن ٣٩٥ شخصا.

٢٥ - كما دعمت البعثة تنظيم حلقات عمل لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في العدالة الجنائية، عُقدت حلقتان منها في بورت - أو - برانس وأربع في لي كاي لتغطية إجراءات المحاكمة الموجزة، وأوامر الإحضار أمام المحكمة، وتجهيز ملفات الدعاوى. وقدم مشروعان سريعا الأثر دعما ماديا ولوجستيا إلى المحاكم الابتدائية ومحاكم قضاة الصلح في لي كاي وبورت - أو - برانس. وفي الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه ٢٠١٦، نظرت المحاكم في بورت - أو - برانس، وكاب هايسيان ولي كاي في دعاوى تضم ٣٥١ مدعى عليه، صدر بنتيجتها ٩٣ حكما بالبراءة، و ٢١٣ حكما بالإدانة و ٤٥ حكما بإرجاء النطق بالحكم.

٢٦ - وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، وبناء على طلب وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة بمناسبة اليوم الدولي للعمل من أجل صحة المرأة، قدمت البعثة دعما في تقديم الرعاية الصحية الأولية، تضمَّنَ الفحص الصحي الأساسي ومعالجة الحالات المزمنة، إلى النساء المحتجزات

في سجن النساء في بيتيونفيل، بورت – أو – برينس. وأُجريت زيارات طبية بلغ مجموعها ١٠٤ زيارة غطت ٣٤ في المائة من السجينات البالغ عددهن ٣٠٤ امرأة، واختُتمت بتقديم تقرير عن الحالات المزمنة إلى السلطات للمتابعة.

٢٧ - واستمر شغور ستة مقاعد في المقاعد الـ ١٢ للمحكمة العليا، وهي أرفع محكمة في البلد. ولا يزال رئيس المحكمة يجلس إلى قوس المحكمة رغم انتهاء ولايته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولم يعتمد المجلس الأعلى للقضاء بعد قواعد تقييم القضاة كما تفتقر اللجنة المشتركة المخصصة للتدقيق إلى الأموال اللازمة لإنجاز عملها بشأن التصديق على القضاة.

٢٨ - وفي إطار الإصلاح التشريعي الطويل الأجل، انتهت اللجنة التقنية المشتركة المعنية بإصلاح نظام العقوبات من صوغ قانون الإجراءات الجنائية وأحالته اللجنة الرئاسية المعنية بإصلاح نظام العدالة إلى السلطة التنفيذية. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، قدمت المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية خطتها الاستراتيجية والتنفيذية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٤، التي وضعتها بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٩ - وواصلت البعثة الاضطلاع بالمبادرات الرامية إلى كفالة الاستقرار في المجتمعات المحلية الحضرية بمعالجة العوامل المسببة للمخاطر مثل ضعف إمكانية الوصول إلى العدالة وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦، كانت البعثة قد أنجزت ٤١ مشروعا للحد من العنف المجتمعي بتكلفة إجمالية قدرها ٨ ملايين دولار، استفاد منها حوالى ٥٠١ ٣٧ شخص بينهم ٠٥٨ ١٦ امرأة، في مقاطعة أرتيبونيت ومقاطعات الغرب والجنوب والشمال. وركزت المشاريع على إيجاد فرص عمل كبديل منه سبل كسب العيش القائمة على العنف، وتحسين إمكانية الوصول إلى نظام العدالة وكفاءته، وتشجيع الحوار وتعزيز اللُّحمة الاجتماعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُمد ١٣ مشروعا جديدا في إطار ميزانية ٢٠١٥-٢٠١٦ بهدف تعزيز اللُّحمة الاجتماعية والثقة في مؤسسات الدولة، بما في ذلك من خلال إجراء حوار مجتمعي مع الشرطة. ودعمت البعثة أيضا ثلاث حملات للتوعية والتعبئة الاجتماعية استفاد منها ٧٢٤ ٢٢٩ شخصا في مختلف أنحاء البلد ركزت على جملة أمور منها الخفارة المجتمعية، والعنف الجنسي والجنساني، والحد من تفشي الكوليرا، وحل النزاعات.

باء - حقوق الإنسان

٣٠ - واصلت الشرطة الوطنية إعداد برنامجها للتثقيف بحقوق الإنسان، بدعم من البعثة. ونظمت المفتشية العامة تسع دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان شملت ٤٧٤ ١ طالبا

و ١٠٤ ضباط مكلفين بالعمل في وحدات متخصصة في مجال استخدام القوة والأسلحة. وتلقت المفتشية العامة ٣٣٤ شكوى متعلقة بسوء السلوك وأرسلت ملفات مقابلة أوصت فيها بفرض جزاءات، بما في ذلك فصل ٩٦ ضابطا، ووقف ١١١ فردا عن العمل، وتوجيه ٧٦ إنذارا، لكي يوافق عليها المدير العام للشرطة الوطنية.

٣١ - وعلى الرغم من الدعوات المتكررة من ممثلتي الخاصة، والخبير المستقل لمجلس حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، والمجتمع المدني، لم تسند الحكومة ملف حقوق الإنسان إلى وزارة معينة. ولم تحرز السلطات القضائية تقدما كبيرا في محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك في قضية اغتيال الصحافي والناشط في مجال حقوق الإنسان جان دومينيك، وفي قضيتي الرئيسين السابقين جان - كلود دوفالييه وجان - برتران أريستيد. وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى منظمات المجتمع المدني التي تحمي حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وضحايا التمييز.

٣٢ - وفي إطار الدورة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦) من الاستعراض الدوري الشامل المقبل، قدمت الحكومة تقريرها الوطني إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢٢ تموز/يوليه. وقبل ذلك، في ٢٠ تموز/يوليه، نظمت وزارة الخارجية ومكتب أمين المظالم، بدعم من البعثة، حلقة عمل تشاورية وطنية لتوحيد التقرير الحكومي بطريقة شاملة للجميع وتشاركية. وشارك في حلقة العمل ١١كيانا وزاريا و ٥٧ من ممثلي المجتمع المدني، بينهم ٢٥ امرأة.

جيم - المساواة بين الجنسين

٣٣ - واصلت المنظمات النسائية الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها في البرلمان. وفي ٦ حزيران/يونيه، نظم منتدى Tribin Politik Fanm، وهو منتدى سياسي للمرأة، الافتتاح الرسمي للبرلمان الرمزي للمرأة من أجل الدعوة إلى التنفيذ الكامل للحكم الدستوري الذي يقتضي تمثيل المرأة في الحياة العامة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة، ولا سيما في المؤسسات السياسية الوطنية. وكفل تنفيذ هذا الحكم على المستوى المحلي للمرة الأولى تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في جميع المجالس البلدية المنتخبة. وفي ٢٢ تموز/يوليه، أنشأت رئيسات البلديات المنتخبات الاتحاد الوطني للنساء اللاتي يشغلن مناصب رؤساء بلديات، بدعم من وزارة الداخلية والحكم المحلي، ووزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة، والبعثة.

خامسا – الدعم المؤسسي وتعزيز سلطة الدولة

ألف – الإدارة والحكم المحلي

٣٤ – واصلت البعثة دعم وزارة الداخلية والحكم المحلي، مع التركيز على تدريب المجالس البلدية المنتخبة حديثا، واستهداف النساء المنتخبات بصفة خاصة. ويسرت البعثة تنظيم تدريب توجيهي لمدة يومين بشأن اللامركزية والميزانيات البلدية وشراكات الحكم المحلي في بورت – أو – برانس. وقبل ذلك، يسر برنامج مساعدة تقنية لمدة ثلاثة أشهر شمل جميع الإدارات البلدية الـ ١٤٠ تسليمَ السلطة إلى المجالس البلدية الجديدة.

٣٥ – وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، أجرت البعثة ووزارة الداخلية والحكم المحلي زيارات تقييم تقني مشتركة من أجل تقييم إمكانية تعميم برنامج التعبئة الضريبية المنفذ في ليه كاي (المقاطعة الجنوبية) وجيريمي (مقاطعة غراند آنس) وغوناييف (مقاطعة أرتيبونيت)، وهينش (المقاطعة الوسطى)، وميريبالي (المقاطعة الوسطى) وفور ليبرتيه (المقاطعة الشمالية الشرقية). ويهدف برنامج التعبئة الضريبية إلى تحديث نظام جباية الضرائب البلدية، ويتوقع أن يحقق زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية المحلية.

٣٦ – وأنجزت البعثة ٨٦ مشروعا خصصت كامل ميزانيتها للمشاريع السريعة الأثر وقدرها ٤ ملايين دولار للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦. ونفذت البعثة ٣٥ مشروعا لدعم الحكم الرشيد والديمقراطية وبسط سلطة الدولة، و ٥١ مشروعا تهدف إلى تحسين الهياكل الأساسية والخدمات العامة، بما في ذلك ١٩ مشروعا لتعزيز سيادة القانون و ٢٣ مشروعا في مجالي الصحة والصرف الصحي و ٩ مشاريع لتعزيز السلامة والأمن من خلال الإنارة العامة، ووصل عدد المستفيدين من المشاريع التي تركز على توفير المياه النظيفة ومكافحة الكوليرا إلى ما يقدر بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

٣٧ – وفي نيسان/أبريل، قدمت البعثة الدعم إلى الإدارة البرلمانية بتوفير تدريب توجيهي لأعضاء مجلس النواب المنتخبين حديثا، ممول عن طريق التمويل السريع الأثر. وركز هذا التدريب التوجيهي على النظام البرلماني الداخلي، وأدوار البرلمانيين ومسؤولياتهم، وإجراءات الموافقة على التشريعات والميزانية، والنظام الأساسي الذي ينظم شؤون أعضاء مجلس النواب.

باء – قدرات الشرطة الوطنية الهايتية

٣٨ – لا تزال الثغرات تعتري القدرات المؤسسية والتنفيذية للشرطة الوطنية يتعين معالجتها قبل أن تتمكن من العمل بفعالية من دون دعم دولي. و لم تلبَّ بعد متطلبات الحد الأدنى

في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق بنسبة الشرطة إلى السكان، والتغطية الجغرافية للقوة، وقدرتها على التصدي للاضطرابات العامة والجريمة، والإدارة الداخلية. ومع مراعاة القرار الأخير بخفض عدد الطلبة ومعدل التناقص السنوي، يُتوقع أن يصل قوام الشرطة الوطنية إلى ١٤ ٠٠٠ فرد في شباط/فبراير ٢٠١٧، مع بلوغ نسبة الشرطة إلى السكان حوالى ١,٣ شرطي لكل ١ ٠٠٠ من السكان. ويعكس ذلك تقدما كبيرا مقارنة بالنسبة التي بلغت ٠,٩٨ في عام ٢٠١٢ و ٠,٧٣ في عام ٢٠٠٤، لكنه لا يرقى إلى النسبة الدولية البالغة ٢,٢ شرطي لكل ١ ٠٠٠ شخص. وستظل النسبة المئوية للنساء ٩ في المائة، أي أقل من نسبة ١١ في المائة المستهدفة.

٣٩ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في أعقاب إنشاء أكاديمية الشرطة الوطنية في عام ٢٠١٢ وتنفيذ برامج التدريب على الإدارة المتقدمة، تشير التقديرات إلى أن ربع الوظائف الإشرافية في الشرطة لا يزال شاغرا، مما أدى إلى ضعف الإدارة. وفيما يتعلق بالتغطية الجغرافية، لا وجود للشرطة سوى في ٢٦١ قسما من الأقسام المحلية في البلد البالغ عددها ٥٧٠ قسما. وعموما، لا يزال عدد مراكز الشرطة غير كاف، وهناك حاجة إلى زيادة الموظفين في كلٍ من المراكز، ولا سيما على طول الحدود والمياه الإقليمية، وذلك بالنسبة لشرطة المرور والشرطة العلمية والتحقيقات الجنائية.

٤٠ - ومع ذلك، أظهرت الشرطة تحسنا في القدرة على مواجهة تحديات النظام العام والتصدي للجريمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت وحدات مكافحة الشغب من التعامل مع المظاهرات بدعم ضئيل من البعثة. وأحرزت الشرطة تقدما كبيرا أيضا من خلال تعزيز التدريب في مجالات من قبيل الشرطة القضائية ومكافحة المخدرات ومكافحة الخطف. غير أن الدعم الدولي لا يزال مطلوبا في مجالات أخرى، مثل التوعية بحقوق الإنسان، والإشراف على الشرطة، والتخطيط الاستراتيجي، وصيانة المرافق والمعدات. كما واصلت الشرطة التعويل على دعم البعثة في مواجهة الإجرام وعنف عصابات الشوارع. وفي هذا الصدد، ما زالت الشرطة تفتقر إلى مكتب فعال للاستخبارات الجنائية لديه القدرة على إصدار معلومات موثوقة، وإلى موارد التحقيق الجنائي لمنع الجرائم الخطيرة وحلها، ومكافحة شبكات الجريمة المنظمة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ مبادرات الخفارة المجتمعية في منطقة بورت - أو - برنس الكبرى، تفتقر الشرطة الوطنية إلى برامج مجتمعية منسقة وشاملة في جميع أنحاء البلد. وإجمالا، ففي حين أن الشرطة الوطنية قادرة على العمل بشكل معقول في منطقة بورت - أو - برنس الكبرى، بتوجيه يومي

ودعم عملاني من البعثة، فإنها سوف تحتاج إلى مساعدة دولية مستمرة لسد الثغرات في القدرات الإدارية ومواصلة تطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات خارج العاصمة.

سادسا – آخر المستجدات والأنشطة المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية والإنمائية

ألف – الأنشطة المضطلع بها في مجال العمل الإنساني

٤١ – تعاني هايتي منذ صدور تقريري السابق من استمرار التحديات في المجال الإنساني. ونتيجة للجفاف، عانى ٣,٦ ملايين شخص، أو أكثر من ثلث السكان، من انعدام الأمن الغذائي، وعانى ١,٥ ملايين شخص منهم من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتحسنت الحالة مع بدء موسم الأمطار في نيسان/أبريل، والمحاصيل الجيدة في الربيع. غير أن موسم الأمطار أدى إلى فيضانات في أجزاء من المقاطعات الغربية والشمالية والشمالية الغربية ومقاطعة أرتيبونيت، مما أثر على نحو ٤٠٠ ٤ أسرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ٣٠٢ ٦١ من الأشخاص مشردين داخليا في ٣٣ من المواقع والمستوطنات الشبيهة بالمخيمات منذ زلزال عام ٢٠١٠. وقد ثبت أن جهود إعادة التوطين صعبة بوجه خاص في ضوء الأزمة السياسية الراهنة.

٤٢ – وزادت الحالة تفاقما بسبب زيادة في عدد حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا، والوفيات بسبب الكوليرا. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٦، أبلغت وزارة الصحة العامة والسكان عن الاشتباه في إصابة ٠٧٢ ٢٣ شخصا بالكوليرا ووفاة ٢١١ آخرين، مما يعكس زيادة إجمالية مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥. وواصلت الوزارة، بدعم من الشركاء المنفذين الرئيسيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، العمل على الاستجابة لحالات الطوارئ، مع التركيز بصفة خاصة على المراقبة وتدابير المراقبة، وإن كان التمويل لا يزال يمثل مشكلة. وكثفت البعثة ووكالات الأمم المتحدة أيضا الجهود المبذولة لدعم تنفيذ الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا. وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى وزارة الصحة العامة والسكان في تنقيح خطتها المتوسطة الأجل (٢٠١٧/٢٠١٨) التي ستناقش في الاجتماع المقبل للجنة الرفيعة المستوى للقضاء على الكوليرا.

٤٣ – وشكل استمرار عودة الهايتيين والأشخاص من أصل هايتي من الجمهورية الدومينيكية اختبارا لقدرة الدولة على تقديم المساعدة. وفي الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٥ و ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦، سجلت المنظمة الدولية للهجرة ٢٥١ ١٣٣ شخصا من العائدين إلى هايتي، تشكل النساء نسبة ٣٤,٧ في المائة منهم. ووصل عدد الأشخاص المرحلين في إطار عمليات الترحيل الرسمية منذ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٢٦٣ ٢٧ شخصا، تشكل النساء نسبة ٦,١ في المائة منهم. وفي ١٣ تموز/يوليه، مددت حكومة الجمهورية

الدومينيكية لمدة سنة واحدة ترخيص الإقامة المؤقت لنحو ٠٠٠ ١٤٠ هايتي، كانوا سيضطرون لولا ذلك إلى مغادرة الجمهورية الدومينيكية في تموز/يوليه ٢٠١٦. ومن الأهمية بمكان أن تشرع الحكومتان في وضع سياسات هجرة تنظم حركة الأشخاص بين البلدين.

٤٤ - وفي ٧ نيسان/أبريل، أطلقت حكومة هايتي والفريق القطري للعمل الإنساني خطة استجابة إنسانية تتطلب مبلغ ١٩٣,٨ ملايين دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة لـ ١,٣ ملايين شخص، بما في ذلك ٢٠,٣ ملايين دولار للتصدي للكوليرا. وحتى ٢٠ تموز/يوليه، ورد مبلغ ٥٩,٠٢ مليون دولار، أو ٣١ في المائة من مجموع الاحتياجات، بما في ذلك مبلغ ٨ ملايين دولار للتصدي للكوليرا.

باء - الأنشطة المضطلع بها في مجال التنمية

٤٥ - لا يزال النقص في الاستثمارات من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي خلق فرص عمل، إلى جانب ضبابية الوضع السياسي والافتقار إلى نظم حكمة شفافة وفعالة، يؤثر سلبا على التنمية وعلى تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية. ولا تزال أوجه التفاوت الاجتماعي بارزة جدا في سياق لا تتاح فيه لأفقر ٤٠ في المائة من السكان إمكانية الحصول إلا على ٩ في المائة من الموارد الوطنية، ويعيش ٦٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر.

٤٦ - وعلى مدى السنة الماضية، ارتفع التضخم الأساسي إلى قرابة ١٠ في المائة، بسبب انخفاض قيمة الغورد نحو ٢٥ في المائة. ودفع أثر الجفاف معدل التضخم الكلي إلى حوالى ١٥ في المائة في نيسان/أبريل وأيار/مايو بسبب ارتفاع أسعار العديد من المنتجات الزراعية بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة، ولا سيما المحاصيل الدرنية وبعض الخضروات. غير أن انخفاض الأسعار الدولية للأرز وزيت الطهي وغيرهما من المنتجات الأساسية، خفف إلى حد ما من تأثير ارتفاع الأسعار.

٤٧ - وزادت الإيرادات في الأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية بنسبة تناهز ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. بيد أن هذا لم يكن كافيا لتعويض النقص الحاصل في التمويل الخارجي، ولا سيما في الموارد المتأتية من تطبيق اتفاق التعاون الكاريبي في مجال النفط (Petrocaribe). وما زالت هناك قدرة على تغطية أجور موظفي الخدمة المدنية وغيرها من النفقات الجارية، لكن هامش الاستثمار صار ضيقا. وتتوقع الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تخصيص ٤٠ في المائة من إجمالي النفقات للاستثمارات العامة. فقد تضرر الاستثمار الخاص من الفساد، ومن حالة الغموض السياسي وارتفاع أسعار الفائدة، مما أسفر عن استمرار وجود بيئة غير مؤاتية للاستثمار ومفاقمة حالة العُسر. وفي عام ٢٠١٦، صنف تقرير البنك

الدولي المتعلق بممارسة الأعمال التجارية، Doing Business، هايتي في المرتبة ١٨٢ من بين ١٨٩ بلدا.

٤٨ - ورغم تشديد السياسات النقدية وانخفاض المديونية نسبيا وانخفاض العجز المالي، فقد تراجعت قيمة الغورد أساسا بسبب فقدان الثقة وما نتج عنه من زيادة في الدولرة. وأنفق مصرف هايتي المركزي ما كان لديه من احتياطيات دولية على جهود تخفيف الأثر الناجم عن تراجع الغورد. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى حالة الغموض السياسي، قلل الشركاء في التنمية حجم التزامهم بالمشاريع الجديدة وبدعم الميزانية، ريثما تتشكل حكومة قادرة على التعهد بالتزامات طويلة الأجل.

٤٩ - ووضعت وزارة الصحة، بدعم من وكالات الأمم المتحدة والبعثة والشركاء الآخرين ذوي الصلة، الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٣، وذلك وفقا لاستراتيجية المسار السريع التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتضمن هذه الخطة، في جملة أمور، الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وإجراء فحوص للفئات السكانية والشباب المعرضين للخطر، والحد من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وتقديم العلاج، واستبقاء المرضى للعلاج. واعتمدت الحكومة المبادئ التوجيهية للفحوص والعلاج التي وضعتها منظمة الصحة العالمية وشرعت في تنفيذها في تموز/يوليه.

سابعا - التخطيط للمرحلة الانتقالية والتخطيط الاستراتيجي

٥٠ - ما زالت خطة تعزيز الأنشطة توجه التنفيذ الدقيق لولاية البعثة وتوفر الأساس لقيام البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بالتخطيط للمرحلة الانتقالية، في إطار التحضير للقيام، في نهاية المطاف، بإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في هايتي. وتواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الأعمال التحضيرية لوضع خطة انتقالية مشتركة ترمي إلى توطيد مكاسب الاستقرار التي تحققت بدعم من البعثة، مع التركيز على تطوير قدرات الشرطة وسيادة القانون والحوكمة. واعتُمد تمويل برنامج الأمم المتحدة المؤقت المشترك بشأن الشرطة والعدالة والإصلاحيات في إطار ميزانية البعثة، ويُجرى وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم مع فريق الأمم المتحدة القطري تتضمن تفاصيل طرائق التنفيذ. وقام فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة بأعمال مشتركة في مجال الحد من العنف المجتمعي، واتخذا مشاريع الأثر السريع وسيلة لتنفيذها.

٥١ - وتَواصَل التخطيط لانتقال وجود الأمم المتحدة في هايتي حيث اشتركت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في إجراء تقييم للقدرات المؤسسية. ويحدد هذا التقييم

الاحتياجات من قدرات المؤسسات الوطنية ومجالات تدخل الأمم المتحدة والشركاء الدوليين وتقديمهم المساعدة، على حد سواء.

٥٢ - وفي الوقت نفسه، واصل عنصر الشرطة في البعثة نقل المسؤوليات إلى الشرطة الوطنية، وبخاصة في مجالي التدريب وعمل المفتشية العامة. أما العنصر العسكري فاعتمد مفهوما جديدا للعمليات يستخدم ثلاثة مراكز، هي بورت - أو - برانس وكاب هايسيان ومورن كاسِّي، ويضمن وجوده في خمس إدارات رئيسية، مع الاحتفاظ بالقدرة على الرد السريع ونشر قوات تعزيز في جميع أنحاء البلد، برا وجوا، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة.

٥٣ - ومنذ تقريري السابق، أكملت البعثة إغلاق مكاتبها الإقليمية في غونايف (مقاطعة أرتيبونيت) وبورت - أو - برنس (المقاطعة الغربية) ومعسكرها في لابورد (المقاطعة الجنوبية). وعُزز أيضا الدعم اللوجستي حول ثلاثة مراكز إقليمية موجودة في بورت - أو - برانس، وكاب هايسيان (المقاطعة الشمالية) ولي كاي (المقاطعة الجنوبية). ومضت البعثة في تخفيض مستويات ملاكها تمشيا مع توصيات استعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجري في عام ٢٠١٤.

ثامنا - السلوك والانضباط

٥٤ - واصلت البعثة بذل الجهود الرامية إلى كفالة الامتثال لسياستِي التي تقضي بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بوسائل تشمل توفير التدريب الإلزامي، داخل منطقة البعثة، على معايير السلوك المتوقعة من جميع فئات أفراد الأمم المتحدة؛ وإجراء عمليات لتقييم المخاطر ابتغاءً لتحديد العوامل المساهمة فيها، منعا لوقوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والقيام بحملة للتواصل مع السكان المحليين وتوعيتهم؛ وتوزيع مواد للتوعية بمسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصلت البعثة توسيع شبكة اتصالها بالمجتمع المحلي ابتغاءً لتعزيز الآليات المجتمعية للإبلاغ عن حالات سوء السلوك والاستغلال والانتهاك الجنسيين التي قد يُزعم أن أفراد البعثة ارتكبوها.

تاسعا - الجوانب المالية

٥٥ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٦/٧٠، مبلغ ٣٤٥,٩ ملايين دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي حال

قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فسوف تقتصر كلفة الإنفاق على البعثة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية.

٥٦ - وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٤٥,٣ ملايين دولار، بينما بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٨٥٢,٥ ٤ ملايين دولار. وسُدّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، في حين سُدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٥٧ - بعد حوالى ١٨ شهرا من بدء المسار الانتخابي الرامي إلى تجديد المؤسسات الديمقراطية في البلد على جميع المستويات، لم يشهد الشعب الهايتي بعدُ إنجاز العملية الانتخابية التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٥. وبعد ما يزيد عن شهرين على انتهاء ولاية الرئيس المؤقت، المحددة بـ١٢٠ يوما، لم تعتمد الجمعية الوطنية بعدُ تدابير تكفل استمرارية عمل السلطة التنفيذية، على النحو المطلوب في اتفاق ٥ شباط/فبراير. وأنا أحث الجمعية الوطنية على الاضطلاع بدورها في اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بترتيبات الحكم. وللمرة الثانية هذا العام، تواجه هايتي غموضا سياسيا ومؤسسيا يؤثر على أعلى منصب في الدولة. ولذا أدعو جميع الجهات الفاعلة الهايتية إلى أن تضافر جهودها على وجه الاستعجال، لما فيه مصلحة الشعب الهايتي، من أجل إيلاء الأولوية لإعادة العمل بالنظام الدستوري في البلد، وذلك بإنجاز العملية الانتخابية الحالية.

٥٨ - ويبدو أن الأعمال التحضيرية للجولة الأولى من الجولتين الانتخابيتين، التي ستجرى في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، تسير وفق الجدول الزمني للانتخابات الذي أعده المجلس الانتخابي المؤقت ونشره، كما أتطلع إلى إكمال العملية الانتخابية في الوقت المحدد لها. إن الالتزام الذي بدر حتى الآن من السلطات الوطنية بتوليها القسط الأكبر من العملية الانتخابية، من جميع جوانبها، بما في ذلك الجوانب المالية والعملانية، وما برهن عليه المجلس الانتخابي المؤقت من قيادة، تشكل إشارات واعدة. ومن الأهمية بمكان أن يستمر هذا الالتزام وأن تُستكمل العملية الانتخابية وفقا للجدول الزمني الحالي بغية ضمان إعادة العمل بالنظام الدستوري بحلول ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧. وأكرر دعوتي جميع الجهات الفاعلة المعنية، من سلطات وطنية وأحزاب سياسية ومرشحين ومجتمع مدني وقطاع خاص، إلى عدم ادخار

أي جهد لضمان إجراء انتخابات موثوقة ونزيهة وشاملة للجميع وفقا للجدول الزمني المحدد لها. وأحث أيضا السلطات الوطنية، بما في ذلك السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والمجلس الانتخابي المؤقت والشرطة الوطنية، على صون حياد المؤسسات المختصة وضمان تكافؤ فرص جميع المرشحين، بما يمكنهم من التنافس النزيه على المنصب الرئاسي والمناصب البرلمانية والمحلية. فلا قِبل لهايتي بالوقوع في مأزق انتخابي آخر، وشعبها يواجه الكثير من التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

٥٩ - وفي حين أن حكومة هايتي تلتزم بتمويل العملية الانتخابية بالكامل، رغم الحالة الاقتصادية الصعبة في البلد، فقد أفادت بأن الدعم المقدم من الشركاء الدوليين، ومنهم الأمم المتحدة، يبقى مهما للغاية في تعزيز العملية الانتخابية. وأظل ممتنا لشركاء هايتي الدوليين لما قدموه من مساهمات سخية في العملية الانتخابية حتى الآن، وأشجعهم على النظر في تقديم المزيد من المساهمات المالية لا سيما بهدف تعزيز قدرات المجلس الانتخابي على إدارة الجوانب اللوجستية من العملية الانتخابية. وأرحب أيضا بإعادة نشر بعثات المراقبة الانتخابية الدولية وبعثات الخبراء، بالإضافة إلى المراقبين الوطنيين، بغية تنويع مستويات التدقيق وتعزيز الثقة في العملية الانتخابية.

٦٠ - وقد قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بزيارة هايتي في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٦ لإجراء تقييم سياسي وأمني، تمهيدا للتقييم الاستراتيجي المتكامل الذي توقعت إجراءه في تقريريَّ السابقَين ولكنه تأجل بسبب تقلب الحالة السياسية في البلد. وقد خلص وكيل الأمين العام إلى أنه، في السياق الحالي المتسم بالغموض السياسي وفي ظل الحالة الأمنية المتسمة بالاستقرار النسبي ولكن الهش، يظل استمرار وجود البعثة مطلوبا حتى إنجاز العملية الانتخابية، وذلك لدعم السلطات الوطنية في تنظيم الانتخابات بفعالية وللحفاظ على بيئة آمنة مأمونة. وواصلت الشرطة الوطنية الهايتية تحسين قدراتها، وبرهنت عن عزمها على توفير السلامة والأمن للشعب الهايتي. بيد أنها لم تصبح بعدُ مستقلة من الناحية العملانية وهي ما زالت تعتمد على الدعم الدولي، بما في ذلك من البعثة، في تنفيذ ولايتها الدستورية. وقد كان الأثر الرادع الناجم عن وجود البعثة وازدياد قوة الشرطة الوطنية حاسما خلال هذه الفترة المتسمة بالغموض السياسي.

٦١ - وأوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر إضافية، حتى ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧، مع الإبقاء على القوام المأذون به حاليا للأفراد النظاميين، والبالغ ٢ ٣٧٠ من أفراد القوات العسكرية و ٢ ٦٠١ من أفراد الشرطة. وأقترح أن يُجرى، في غضون فترة الستة أشهر هذه، تقييم استراتيجي للحالة في هايتي يشمل تقييم كفاءة قوة الشرطة الوطنية الهايتية ومهنيتها،

بهدف تقديم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة ودورها في هايتي قبل انتهاء ولاية البعثة في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ومن المأمول أن يُحترَم الجدول الزمني الانتخابي الحالي؛ وفي هذه الحالة، سيجرى إيفاد بعثة تقييم استراتيجي إلى هايتي بعد ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، وهو التاريخ المتوخى لتنصيب رئيس جمهورية منتخب حديثا، وفي الوقت المحدد لإدراج توصيات تلك البعثة في تقريري المقبل إلى مجلس الأمن. وفي غضون ذلك، ستواصل البعثة الأعمال التحضيرية لانتقالها، بوسائل منها وضع خطة انتقالية وتنفيذ دقيق لخطة تعزيز الأنشطة الخاصة بها. وسعيا لكفالة تقديم شرطة البعثة دعما فعالا على مدى العملية الانتخابية، تعمل إدارة عمليات حفظ السلام مع البلدان المساهمة بقوات شرطة على معالجة العجز الحالي البالغ نحو ٢٥٠ ضابطا مقارنة بالمستوى المأذون به البالغ ٩٥١ ضابطا.

٦٢ - وما زال بطء وتيرة التقدم في مجال سيادة القانون مثار قلق بالنسبة إلي، وأنا أؤكد مجددا أهمية اتباع نهج متوازن في تعزيز سلسلة تطبيق العدالة الجنائية بأكملها. فأوجه القصور في نظم العدالة والسجون، وطولُ فترات الاحتجاز السابق للمحاكمة وما يترتب على ذلك من اكتظاظ في السجون، وتفشي الفساد، وانتهاكات لحقوق الإنسان والأصول القانونية لا تزال تشكّل مشاكل مستعصية. ولذلك، أدعو حكومة هايتي لمعالجة أوجه القصور الخطيرة هذه وتسريع وتيرة الجهود المبذولة لتعزيز مؤسسات سيادة القانون ووضع حدّ للإفلات من العقاب. وأشعر بالقلق كذلك من استمرار تفاقم التفاوت الاجتماعي ما لم ينكب المسؤولون المنتخَبون على التنفيذ الفعلي لخطة إنمائية طويلة أجل تلبي تطلعات الشعب ويكون بوسع الجهات المانحة دعمها. وفي هذا السياق، من بالغ الأهمية أن تُعالج على وجه السرعة العواملُ التي تسهم في تردي الوضع، كاستمرار تفشي الكوليرا في هايتي. ويُتيح وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الحكومية لمنتصف المدة فرصةً هامة لتجديد التزام هايتي والمجتمع الدولي على السواء بمكافحة المرض واتخاذ تدابير متضافرة لتحقيق التحسينات اللازمة في ما يخص المياه والصرف الصحي والنظم الصحية. وإضافة إلى ذلك، أعتزم إعداد مجموعة تدابير من شأنها توفير المساعدة والدعم الماديين للهايتيين المتضررين بشكل مباشر من وباء الكوليرا. وسيلزم إجراء مشاورات مع السلطات الوطنية والدول الأعضاء من أجل توفير التمويل اللازم لدعم الحزمة والآلية اللتين ستنفَّذ من خلالهما. وأحث الدول الأعضاء على أن تبرهن على تضامنها مع الشعب الهايتي بزيادة مساهماتها من أجل القضاء على الكوليرا ومساعدة المتضررين منه.

٦٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلتي الخاصة ساندرا أونوريه على ما قدمته من خدمات لدعم هايتي في هذه المرحلة الحرجة. وأود أيضا أن أشكر كل امرأة ورجل في البعثة، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء، على استمرار تفانيهم والتزامهم بتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي.

المرفق الأول

التقدم المحرز في تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

١ - ترد أدناه آخر مستجدات التقدم المحرز في تنفيذ خطة تعزيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على النحو المبين في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/139).

تطوير قدرات الشرطة

٢ - تخرّجت الدفعة ٢٦ من الشرطة الوطنية الهايتية في ١٠ أيار/مايو وما مجموعه ١ ٤٧٤ طالب شرطة، بينهم ١٨٦ امرأة، وهي الدفعة الأكبر حتى الآن. وقرّر المعهد الوطني للشرطة خفضَ حجم الدفعات المقبلة بنسبة ٤٠ في المائة حتى يتسنى تحسين جودة التعليم وتخفيف الضغط عن البنى التحتية. وفي ١٠ تموز/يوليه، بدأ طلاب الشرطة من الدفعة السابعة والعشرين برنامجَهم التدريبي الأساسي، وعددهم ٩٦٦ طالب شرطة، بينهم ٨٦ امرأة. ويُنتظر أن يتخرجوا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتجرى حاليا عملية اختيار طلبة الدفعة ٢٨، ومن المقرر أن يخضع ١ ٥٨٨ من تلامذة ضباط الشرطة، بينهم ٢١٠ نساء، إلى فحوص بدنية ومقابلات.

٣ - وبتخرّج الدفعة ٢٦، ارتفع القوام الإجمالي للشرطة الوطنية ليبلغ ١٣ ٢٠٠ ضابط، بينهم ١ ١٨٢ امرأة (بزيادة نسبتها ٨,٩٥ في المائة). ونتيجة لذلك، بلغت نسبة ضباط الشرطة إلى عدد السكان ١,٢١ ضابطا لكل ١ ٠٠٠ نسمة. ومن مجموع الضباط العاملين البالغ ١٣ ٢٠٠ ضابط، ينتشر ٥ ٧٦٨ ضابطا (٤٣,٧ في المائة) خارج منطقة بورت - أو - برانس الكبرى.

٤ - وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، قدمت البعثة التدريب إلى ٢١٨ ضابطا من ضباط الشرطة القضائية في مجالات التحقيق الجنائي، وحقوق الإنسان، وإدارة مكان وقوع الجريمة، والقانون الجنائي، ومهارات إجراء المقابلات/الاستجواب، وعلم حركة المقذوفات. وتحسّنت إدارة اللوجستيات من خلال إنشاء لجنتين تقنيتين للقيام بالتدقيق وتسجيل جميع جوانب لوجستيات الشرطة بهدف وضع التوقعات اللوجستية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ومكّن التأهيل المهني الجاري لوحدات حفظ النظام العام من تحسين تدابير ضبط الحشود خلال المناسبات العامة الكبرى أو الاحتجاجات. وبالإضافة إلى ذلك، عُزّزت قدرات مديرية حركة المرور في مجالات إدارة حركة المرور، وسلامة الطرق، وتسجيل المركبات، والتدريب. ولتُحسّن

الشرطة من بناها التحتية، أنجزت سبعة مشاريع بناءٍ وترميمٍ وبدأت ١٢ مشروعا آخر. وواصلت الشرطة أيضا توسيع نطاق نظامها اللاسلكي وتحديثَه، وبدأ هذا المشروع في عام ٢٠١٤.

٥ - وتعتزم الحكومة التكليف قريباً ببِناء سجن في فور ليبرتيه. وانتهى بناء سجن النساء في كاباريه، إنما لم يُفتتح بعد. ويجرى العمل على بناء سجنين آخرين.

٦ - وبلغت ميزانية الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ ما قدره ٢١٢,٩ ملايين دولار، أي ما نسبته ٦,٩١ في المائة من الميزانية الوطنية. ويمثل ذلك زيادة كبيرة قدرها ٤٤,٢ مليون دولار، ونسبتها ٢٦,٢ في المائة، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ التي كان قدرها ١٦٨,٧ ملايين دولار. وكانت هذه الزيادة ضرورية لتغطي أساسا مرتبات الضباط المتخرجين حديثا. وخُصص ما مجموعه ٧٧ في المائة من الميزانية العملانية للشرطة الوطنية الهايتية مخصّصة لتغطية تكاليف الموظفين. وقد ساعدت البعثة الشرطةَ في الحصول على الدعم من الجهات المانحة لأغراض تطوير مجالات رئيسية من عمل الشرطة، لأن مخصصات الميزانية الحالية لا تزال غير كافية. وسيلزم أن تقدم الجهات الفاعلة على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف المزيدَ من المساعدة حتى يمكن مواجهة التحديات المتبقية بفعالية.

الدعم المقدم للعملية الانتخابية

٧ - بعد إلغاء الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٤ كانون الثاني/يناير وما تلاها من استقالة جميع أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت، أُنشئ مجلس انتخابي مؤقت جديد في ٢٩ آذار/مارس. غير أنه يتعذر تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء مجلس انتخابي دائم قبل انتهاء الدورة الانتخابية بالكامل والعودة إلى العمل بالنظام الدستوري.

٨ - وأدّى القرار الذي اتخذه المجلس الانتخابي الجديد والقاضي بإعادة إجراء الانتخابات الرئاسية إلى تكبد الدولة تكاليف غير متوقعة، وكانت الدولة قد قررت تمويل الانتخابات برمتها، في الوقت التي تظل فيه منفتحة على إمكان تلقي تبرعات من المانحين. وتبلغ ميزانية العمليات واللوجستيات حسب التقديرات ما مقداره ٥٤,٨٤ مليون دولار، بالإضافة إلى التكاليف العملانية للمجلس الانتخابي والشرطة الوطنية.

٩ - وواصل المجلس الانتخابي تعزيز تولّيه لزمام جميع جوانب العملية الانتخابية، ما أسفر عن انخفاض كبير في ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم عملاني. ومع ذلك، استمرت البعثة ووكالات الأمم المتحدة المعنية في تقديم الدعم إلى المجلس الانتخابي المؤقت في مجال تنفيذ الأنشطة الانتخابية المقررة، مع تعزيز القدرات المؤسسية للأجهزة الانتخابية في الوقت نفسه.

ولا تزال العمليات اللوجستية للمجلس الانتخابي، أي عمليات تسليم مواد الانتخابات واستردادها، تشكل مجالا تستمر الأمم المتحدة في تقديم الدعم فيه.

١٠ - وواصلت الشرطة الوطنية الهايتية استعداداتها لتحمّل مهام توفير الأمن أثناء الانتخابات المقبلة. وأُحرز تقدم كبير، بالتنسيق مع البعثة، في وضع خطة أمنية متكاملة لنشر القوات في جميع أنحاء البلد قبل الانتخابات. فقد وضعت الخلية الانتخابية المشتركة بين الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة خططاً لنشر القوات في كل من المقاطعات لكفالة أمن العملية الانتخابية والناخبين.

سيادة القانون وحقوق الإنسان

١١ - لا تزال المحكمة العليا معطّلة، حيث أن ستة مناصب من مناصب القضاة لا تزال شاغرة إضافة إلى انقضاء مدة خدمة رئيس القضاة. إلا أن المجلس الأعلى للقضاء أعاد النظر في القواعد والأنظمة الداخلية التي تحكم عملية تقييم القضاة. ولم تُعتمد القواعد الجديدة بعد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت لجنة التحقّق المشتركة المخصصة ١٢ تقريرا من تقارير التحري، بالإضافة إلى التقارير التي سبق تقديمها وعددها ٤٧ تقريرا، غير أنه ليس لدى اللجنة التمويل الكافي لمتابعة التحريات، وهو ما يؤدي إلى جمود عملية التحقق من القضاة.

١٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أطلقت المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية، في شراكة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، خطتها الاستراتيجية والتنفيذية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٤ التي وضعتها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣ - وانتهت اللجنة التقنية المشتركة، المكلّفة بإصلاح نظام العقوبات، من صوغ قانون الإجراءات الجنائية الذي أُحيل منذئذ إلى الجهاز التنفيذي. ويقتضي هذا البرنامج الإصلاحي موافقةَ مجلس الوزراء عليه واعتماده من طرف البرلمان.

١٤ - واعتمد مكتب أمين المظالم خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ وعيّن مديرا عاما ونائبا لأمين المظالم، وأرسى بذلك الأساس لاستمرارية المكتب بعد انتهاء ولاية أمين المظالم الحالي في أواخر عام ٢٠١٦. غير أن المخصصات المالية المرصودة للمكتب من خلال ميزانية الدولة ما زالت دون احتياجاته التشغيلية.

١٥ - وتلقّت المفتشية العامة للشرطة الوطنية ٣٣٤ شكوى. وأوصت بفصل ٩٦ فردا، وتوقيف ١١١ فردا عن العمل، وتوجيه إنذارات إلى ٧٦ فردا. ودعمت البعثة إنشاء قاعدة بيانات لإدارة القضايا بهدف تيسير التحقيقات. ورغم أن الإطار المعياري يقضي بالتحقيق في كل استخدام للأسلحة النارية، لم تحقّق الهيئة الرقابية للشرطة في أي حوادث من هذا

القبيل منذ تقريري السابق (S/2016/225). واستمرت المفتشية أيضا في احتجاز ضباط الشرطة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة، وذلك رغم أن هذه الممارسة تنتهك أبسط ضمانات مراعاة الأصول القانونية.

١٦ - ويجري العمل على تنفيذ عمليات التحقق من أفراد الشرطة الوطنية، وقد صُدّق على ٩ ٢٩٠ فردا من ضباط الشرطة والموظفين المدنيين. وما زالت أعمال التحقق من باقي أفراد الشرطة الوطنية مستمرةً، حيث يجري حاليا التحري بشأن ٣ ٢٢٧ حالة، فيما لم يُشرع بعد في التحقق من ٦٨٣ حالة.

الحكم

١٧ - شكّل ما شهده أيار/مايو وحزيران/يونيه من تنصيب لـ ١٣٩ مجلسا من المجالس البلدية المنتخبة حديثا والبالغ عددها ١٤٠ مجلسا، نهايةً لممارسة التعيينات السياسية في مناصب الإدارات البلدية، وهي الممارسة التي دامت لمدة خمس سنوات. وتواصل تحسُّن قدرة سلطات البلديات والمقاطعات على تنفيذ الإجراءات الإدارية والمالية الأساسية، بوسائل منها الدعم الذي وفره برنامج للتعبئة الضريبية طُبّق في مقاطعات مختارة.

١٨ - وتعذّر إحراز تقدم في الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين بشأن الأولويات المتعلقة بتعزيز الحريات الديمقراطية والإصلاح المؤسسي بسبب الجمود السياسي، كما لم يُحرز أي تقدم على صعيد الإصلاح الدستوري. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حين عقدت الهيئة التشريعية الخمسون المنتخبة حديثا دورتها الأولى في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، فإنها لم تعقد بعد ولا حتى دورة واحدة مكرسة للتشريع.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦

	ضباط الشرطة التابعون للأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكلة	
البلد	النساء	الرجال	النساء	الرجال
الأرجنتين		١٢		
بنغلاديش		٦	٨٢	٢١٨
بنن	١	٥٠		
البرازيل		٤		
بوركينا فاسو	٨	٣٦		
الكاميرون	١٥	٥		
كندا	١٢	٦٣		
تشاد		٥		
شيلي	١	١٠		
كولومبيا	٧	٣٢		
مصر		١٩		
السلفادور		١٢		
إثيوبيا		٢		
فرنسا	١	٨		
ألمانيا	١	٢		
غانا	١	٨		
الهند		٦		٤٤٠
إندونيسيا	١	٦		
جامايكا		١		
الأردن		٢١		٣١٨
مدغشقر	٥	٢٥		
نيبال	٤	٢٢	١٣	١٢٧
النيجر	١٤	٣٠		
نيجيريا		١		
النرويج	٣	٣		
باكستان				١٤٠

البلد	ضباط الشرطة التابعون للأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكلة	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال
باراغواي		١		
رومانيا	٣	٢٦		
الاتحاد الروسي	٢	٧		
رواندا		٩	٢١	١٣٩
السنغال		١٣	١٥	١٤٥
سلوفاكيا	١	٣		
إسبانيا		٤		
سري لانكا		١١		
تايلند	١			
توغو	٢	١٩		
تونس		٣		
تركيا		١٥		
الولايات المتحدة الأمريكية	١	١٦		
أوروغواي		٩		
اليمن		١٥		
المجموع	**٦٣٨**		**١ ٦٥٨**	
	٢ ٢٨٢			

المرفق الثالث

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦

البلد	ضباط الأركان		الجنود		المجموع
الأرجنتين		٥	٢٩	٣٨	٧٢
بنغلاديش		٢		١١٠	١١٢
بوتان		١			١
البرازيل[أ]		١٢	١٦	٩٥٤	٩٨٢
كندا	١	٤			٥
شيلي		٥	٨	٣٧٩	٣٩٢
إكوادور		١			١
السلفادور				٤٤	٤٤
غواتيمالا		٢	٥	٤٧	٥٤
هندوراس				٤٧	٤٧
الأردن		٣			٣
المكسيك		٣		٣	٦
نيبال		٢			٢
باراغواي		١	٥	٧٧	٨٣
بيرو		٢	١٠	١٤٩	١٦١
الفلبين		٢	١٤	١٢١	١٣٧
سري لانكا		٣			٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٢	٣			٥
أوروغواي		٥	١٥	٢٢٨	٢٤٨
المجموع	**٣**	**٥٦**	**١٠٢**	**٢ ١٩٧**	**٢ ٣٥٨**

(أ) يعمل قائد القوة بموجب عقد مع الأمم المتحدة، لذا فهو لا يُدرج في قوام القوات.


MINUSTAH
August 2016
Force Headquarters
Battalion boundary
International boundary
Departmental boundary
National capital
Departmental capital
Town, village
Main road
Secondary road
Airport
The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
CUBA
ATLANTIC OCEAN
CARIBBEAN SEA
HAITI
DOMINICAN REPUBLIC
NORD - OUEST
NORD
NORD - EST
ARTIBONITE
CENTRE
GRANDE - ANSE
NIPPES
SUD
SUD - EST
OUEST
PORT-AU-PRINCE
Port-de-Paix
Cap-Haitien
Gonaïves
Hinche
Les Cayes
Jérémie
Miragoâne
Jacmel
Dessalines
Saint-Marc
Petit-Goâve
Arcahaie
Croix des Bouquets
Canal de la Tortue
Canal de Saint-Marc
Canal de la Gonâve
Baie de Henne
Baie de la Tortue
Grande Saline
Magasin
Poirie-à-Raquette
Vieux Bourg d'Aquin
Côtes-de-fer
Pointe Jean-Rabel
Cap Saint-Nicolas
Cap-à-Foux
Grande Pointe
Grande Gosier
Cap Raymond
Pointe Sud
Ile de la Tortue
Ile de la Gonâve
Ile à Vache
Les Cayemites
Presqu'île des Baradères
Lac de Péligre
Lac Azuei
MINUSTAH
BRAZIL
PHILIPPINES
BANGLADESH
CHILE
PARAGUAY
BRAZIL
ARGENTINA
GUATEMALA
FPU PAKISTAN
FPU JORDAN 1
FPU JORDAN 2
FPU JORDAN (SWAT)
FPU BANGLADESH 2
FPU INDIA 1
FPU INDIA 2
FPU SENEGAL
FPU RWANDA
FPU BANGLADESH 3
FPU INDIA 3
FPU NEPAL
CHILE
CHILE
CHILE
SUP CHILE (+)
URUGUAY
URUGUAY
PERU
SUP URUGUAY & PERU (+)
Map No. 4224 Rev. 47 UNITED NATIONS
August 2016 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)